«مجلس الأمن والسلام».

لكن نشـاط مجلس السلام والأمن تعزز كثيراً بانضمام عناصر جديدة اليه من كبار الضباط المتقاعدين والاحتياط وكبار الموظفين. ففي حزيران (يونيو) ١٩٨٨، انضم الى هذا المجلس، الذي يرأسه أهرون ياريف، رئيس بلدية ـ تل ابيب شلومو لاهط، وهو لواء احتياط خرج من الليكود بناء على آرائـه السيـاسية المخالفة. وبذلك وصل عدد هؤلاء، حتى نهاية آب (اغسطس) الماضي، ٣٤ لواء احتيـاطياً، و٦٨ عميداً احتياطياً، و١١٥ عقيداً احتياطياً، اضافة الى ٢٠٠ من اساتذة الجامعات ورجال الادارة[٢٧]. وقدرت صحيفة «هآرتس» «التبرّعات التي جمعها المجلس، حتى ذلك الوقت، بمئة ألف شيكل سيتم استثمارها في توزيع وثائق مواقف جديدة». وفي ما يتعلق بامكانية حدوث مواجهة بين هذا المجلس و «مجلس الأمن والسلام»، قال اللواء احتياط نائب رئيس المجلس، يوسف غيفع، «انه لن تحدث أية مواجهات بين المجلس المتعاطف مع اليسار وبين مجلس الأمن والسلام المتعاطف مع اليمين».

اما اللواء احتياط، شلومو غازيت، فقد أوضح «ان المجلس سيعرض امام الجمهور ثلاثة افلام سياسية تتعلق بمسألة استمرار التمسك بالمناطق المحتلة، والمسألة الاقليمية، والتسوية مع الاردن، والدولة الفلسطينية...»[٢٨].

ويذكر، في هذا المجال، ان استمرار الانتفاضة وتصاعدها يفاقم من حجم الأزمة السياسية في اسرائيل، ويزيد في حدة الاستقطاب وظهور المزيد من حركات الاحتجاج. ويمكن تلمّس ذلك، مثلاً، في انعكاس حالة الاستقطاب على الوسط الجامعي، حيث قدم عدد من اساتذة وطلاب جامعة بار ـ ايلان الى رئيس الحكومة، شامير، عريضة يؤيدون فيها مواقف الليكود واليمين بصورة عامة. ورداً على ذلك، قدم ٦٣٠ محاضراً وطالباً في الجامعة ذاتها عريضة الى بيرس، يدعون فيها الى «تفضيل آمال السلام على استمرار الاحتفاظ بكل أراضي [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة». وجاء في العريضة، التي قدمت خلال حزيران (يونيو) من العام الماضي: «نحن نحتج على وظائف الشرطة التي اضطر الجيش الى القيام بها نتيجة للجمود السياسي»[٢٩].

ولعل النتيجة التي توصّل اليها الصحفي اريه شافط، بعد ان قام باستطلاع لآراء عدد من الشخصيات الاسرائيلية حول الانسحاب من المناطق المحتلة من جانب واحد، مثّلت خير دليل على عمق التأثير الذي تتركه الانتفاضة الفلسطينية في الاوضاع الداخلية في اسرائيل. كتب شافط: «ان احدى الظواهر المهمّة التي تواكب الانتفاضة في المناطق [المحتلة] هي الظمأ الذي أوجدته في البلد الى تفكير سياسي جديد». واضاف: «ان موجة الأحداث التي مرّت بنا، خلال منتصف العام الماضي، تحمل معها نتيجة مضاعفة؛ فمن جانب، أخذ المزيد من الاسرائيليين يدركون كم هو كبير المأزق الذي تعيشه دولتهم؛ ومن جانب آخر، فان سيناريوهات الحل المعروفة، والآنية، تبدو للكثيرين منهم أقل اقنـاعاً من أي وقت مضى، وعاظمت الحاجة الى اتخاذ قرار، ولكن معظم المقترحات التي تعرضها المعسكرات القائمة عقيمة، أو غير عقلانية»[٣٠].

على ان ما يثير القلق لدى الأوساط الاسرائيلية المتعددة هو تغلغل الحركات اليمينية المتطرفة في صفوف الجيش، والمحاولات المستمرة لدفع المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نحو المزيد من استعمال القوة والبطش ضد الجماهير الفلسطينية المنتفضة، وما ينجم عن ذلك من تعقيدات ومضاعفات قد تؤدي الى احباط الجهود والتحركات التي تبذل من أجل تحقيق الحل المنشود.